الثورة

www.thawra.sy
يوميـــة سياســـية
8 صفحـــات
مؤسسة الوحدة

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

YouTube Telegram Instagram facebook

الأحد 21 صفر 1446هـ | 25 آب 2024 م العدد 17693 | السنة التاسعة والخمسون

الرئيس الأسد أمام مجلس الشعب:

مجلسكم هو المؤسسة الأهم وتأثيره لن يكون ملموساً إن لم يكن التطوير شاملاً

الرئيس الأسد: تغيير الأوضاع ليس مستحيلاً شرط تغيير مقارباتنا وتفعيل عمل مؤسساتنا

أكد السيد الرئيس بشار الأسد أن مجلس الشعب هو المؤسسة الأهم في مؤسسات الدولة وتأثيره لن يكون ملموساً إن لم يكن التطوير شاملاً للمؤسسات كافة، مشدداً على أن الثقة العامة هي رصيد سريع النفاد إن لم يغذ بالعمل الدؤوب والإنجاز والإثمار.

وأوضح الرئيس الأسد في خطاب أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح الدور التشريعي الرابع للمجلس أن الأزمات الاقتصادية الحادة هي حالة نقص مناعة غير ظاهرة للعيان، وتأتي الحروب لتظهر هذه الحالة من الضعف وحدتها، وعلينا أن نبحث في عمق توجهاتنا الاقتصادية التي اتبعناها على مدى عقود وتحديد الحلول الأكثر مناسبة والأقل ضرراً لنا في سورية.

وأشار الرئيس الأسد إلى أن الوضع الراهن متأزم عالمياً، وانعكاساته علينا تدفعنا للعمل بشكل أسرع لإصلاح ما يمكن إصلاحه بعيداً عن آلام الجروح من طعنة صديق، وبهذا تعاملت سورية مع المبادرات بشأن العلاقة مع تركيا والتي تقدم بها أكثر من طرف «روسيا وإيران والعراق»، مبيناً أن أي عملية تفاوض بحاجة إلى مرجعية تستند إليها كي تنجح، وعدم الوصول إلى نتائج في اللقاءات السابقة أحد أسبابه هو غياب المرجعية، واستعادة العلاقة تتطلب أولاً إزالة الأسباب التي أدت إلى تدميرها ونحن لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا، وسورية تؤكد باستمرار ضرورة انسحاب تركيا من الأراضي التي تحتلها ووقف دعمها للإرهاب.

وشدد الرئيس الأسد على أن أبناء الجولان السوري المحتل قدموا لنا الكثير من العبر فبرهنوا أن احتلال الأرض لا يعني بيع العرض، وأثبتوا أن انتماءهم متجذر وأرواحهم لا تحيا إلا لسورية، مؤكداً أن المقاومين في فلسطين ولبنان والعراق واليمن قدوة وأنموذج ومثال نقتدي به في طريق التحرير والكرامة والشرف والاستقلال الناجز.

الحصانة لا تعني تجاوز القانون بل تعني أن يكون الأعضاء سباقين إلى تطبيق القوانين والخضوع لها

وفيما يلي النص الكامل لخطاب الرئيس الأسد:

«السيدات والسادة أعضاء مجلس الشعب الكرام أهنئكم ببدء أعمال الدور التشريعي الرابع وبنيلكم ثقة ناخبيكم للتشرف بخدمتهم، ولنتذكر بداية أن الثقة العامة هي رصيد سريع النفاد إن لم يغذ بالعمل الدؤوب وبالتواصل المستمر وبالإنجاز والإثمار، وإذ تبدؤون مهامكم وسط حراك تطويري بمؤسسات الدولة، فإن تأثيره لن يكون ملموساً إن لم يكن التطوير شاملاً للمؤسسات كافة، بحكم العلاقة الوثيقة بين مؤسسات الدولة، ومجلسكم هو المؤسسة الأهم لانعكاس أدائها على مؤسسات الدولة كافة، وبذلك على المواطنين عامة، لذا فإن تطوير أنظمته وآليات عمله هو أولوية أولى تستند إليها بقية الأولويات.

التطوير يبدأ بتصحيح المفاهيم العامة التي تشكل القاعدة الأساسية لعمل المؤسسة، والتي بغياب فهمها على المستوى الوطني العام سيبقى السؤال القديم الجديد ماذا فعل المجلس؟ ولماذا لم يفعل المجلس؟ دون جواب، فالحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلس هي وقاية لهم من أي تأثير يعيق مهامهم الدستورية والقانونية، هي ليست امتيازاً أو استثناءً، وهي لا تعني أبداً أن يكون صاحب الحصانة فوق القوانين والأنظمة، بل تعني أن يكون الأعضاء سباقين إلى تطبيق القوانين والخضوع لها، باعتبارهم مسؤولين عن إصدارها وسلامة تطبيقها، أما الرقابة وهي جوهر عمل مجلسكم فلا يمكن أن تتم من دون مرجعية تستند إليها، وأنا لا أقصد المرجعيات التشريعية كالدستور أو قانون مجلس الشعب، وإنما أقصد المرجعيات الإجرائية التي تحدد طبيعة العلاقة بين المجلس وبين بقية المؤسسات وخاصة في السلطة التنفيذية، وفي مقدمة هذه المرجعيات السياسات التي تقترحها تلك المؤسسات والتي يصادق عليها مجلس الشعب.

الرقابة ليست حالة مؤقتة أو مزاجية أو رأياً شخصياً، بل هي أداة منهجية ثابتة من أجل قياس الأداء وقياس الإنجاز، هناك الكثير من المؤسسات التي تعمل بحسب الأنظمة والقوانين التي تحكمها، وقد لا يكون هناك أي خلل في عمل هذه المؤسسة إذا أردنا أن نقيس الأداء، لكن حسن الأداء لا يعني الإنجاز، لذلك هناك فرق بين الأداء والإنجاز.. ماهي مرجعية الأداء بالنسبة لكم كمجلس شعب؟.. هي القوانين والأنظمة، إذا كان هناك خلل يتدخل المجلس من خلال آليات الرقابة، أما إذا كان هناك عدم إنجاز فعلينا أن نسأل ما هي السياسة المتبعة بالنسبة لهذه المؤسسة، هناك رؤية، هناك سياسة تنبثق عن الرؤية، هناك خطط تنبثق عن السياسة، وهناك أهداف المطلوب أن نصل إليها.

هذه السياسات هي مرجعيتنا كمجلس شعب بالنسبة للرقابة تجاه السلطة التنفيذية، فإذاً الرقابة تكون على المؤسسات، أما المحاسبة فتكون للمسؤولين في حالة التقصير، هذا يعني من خلال ارتباط الرقابة مع المحاسبة، إذا لم يكن هناك آليات سليمة للرقابة فلا يمكن أن تكون هناك آليات سليمة للمحاسبة، هذه النقطة نقطة هامة طبعاً – نتحدث لاحقاً عن النظام الداخلي الذي يحدد كل هذه الأمور– وكلاهما الرقابة والمحاسبة مسؤولية قبل أن يكونا سلطة، فالسلطة من دون مسؤولية تؤدي إلى الخراب، والمسؤولية من دون معرفة تؤدي إلى الفوضى، وأنتم تحملون مسؤولية مناقشة السياسات والإستراتيجيات والخطط انطلاقاً من معرفة أسبابها وسياقها ونتائجها وضررها وكيفية الإفادة منها، أنتم تحملون مسؤولية مناقشة الرؤى انطلاقاً من امتلاككم لرؤى، كل ذلك يتطلب منكم اعتماد آليات عمل منهجية واضحة تمنع العمل الفردي على حساب المؤسسي، والشخصي على حساب العام، والشعبوي على حساب الوطني، والارتجالي على حساب العلمي المبني على أسس واضحة سببية معللة، فلا يجوز أن نناقش الإجراءات والخطط ونحن لم نناقش أو نقر السياسات والإستراتيجيات التي تحكمها وتؤطرها، والتي من دونها ستكون الخطط والإجراءات عبارة عن حالة عشوائية، غير منسجمة، لا متجانسة، تضر أكثر مما تنفع، بغض النظر عن صحتها أو خطئها، عندما يأتينا شخص بفكرة محددة، فكرة جيدة، فكرة صحيحة.. نتحمس وندفع ونؤيد ونشجع، وإن كنا في موقع رسمي نصادق ونوافق، لكن نكتشف بعد فترة من الزمن أن هذه الفكرة الجيدة والصحيحة لم تحقق نتائج، وربما حققت نتائج عكسية، لماذا؟ لأننا لم نسأل السؤال البسيط البديهي، ما هي السياسة التي تظلل أو التي تشكل المظلة أو المصدر أو الراعي لهذا الإجراء؟.

هناك مئات الإجراءات ربما آلاف الإجراءات.. ما الذي يربط بين تلك الإجراءات؟ ما الذي يمنع التناقض بينها؟ ما الذي يحقق التكامل بينها؟ هو السياسات، وبالتالي عندما نذهب الى إجراء مفرد مهما يكن هذا الإجراء صحيحاً فهو إجراء بأحسن الأحوال غير فعال، لذلك علينا أن ننطلق دائماً من السياسات وليس من الخطة ولا من الإجراء، السياسات والرؤى هي أهم شيء نركز عليه في علاقتنا مع السلطة التنفيذية، ولا يجوز وهذه نقطة هامة، لا يجوز إقرار السياسات التي تقترحها السلطة التنفيذية قبل البحث مع مسؤوليها بتوفر الأدوات الضرورية لتنفيذها لأن ذلك يؤدي لهدر الوقت في انتظار نتائج لن تأتي، وبالتالي تمنعون حدوث التقصير مسبقاً وهدر الوقت لاحقاً، وتقطعون الطريق على تقديم وعود لا يمكن للمسؤول الإيفاء بها، مع ما يخلقه ذلك من خيبة على المستوى العام، أيضاً بحكم الظروف وربما بحكم الطبيعة، أي واحد فينا يميل إلى سماع الكلام المطمئن، الكلام المليء بالأمل، الكلام الوردي، ولكن بعد فترة أيضاً هذا الكلام لا يتحقق، من جانب آخر المسؤول يميل لإرضاء الأطراف المختلفة سواء كانت مجلس شعب أو مواطنين أو غير ذلك، وبنفس الوقت أيضاً هذا المسؤول ربما لا يحب النقد لا يريد أن يسمع لنقد، دور مجلس الشعب في هذه الحالة هو أن يسأل عن الأدوات، عندما يصادق مجلس الشعب أو يوافق سواء بإصدار قانون أو بإقرار سياسة أو مشروع أو غير ذلك من دون أن يسأل عن الأدوات ولا تنجح السلطة التنفيذية بالتنفيذ يصبح مجلس الشعب حاملاً لمسؤولية التقصير مع السلطة التنفيذية لأن الاقتراح والمصادقة هما وجهان لمسؤولية واحدة.

إذاً.. لننطلق في كل ما سبق من مناقشة السياسات العامة أو الكلية للحكومة ثم القطاعية المنبثقة عنها في السياسات الوزارية ولنبنِ نقاشاتنا على تشخيص دقيق للواقع والأسباب، والتشخيص أساسه الوضوح والشفافية، فمعظمنا يعيش اليوم في خضم تساؤلات حول الوضع المعيشي حول كيفية الخروج من الوضع الراهن، حول الحاضر والمستقبل، والأولوية في هذه الحالة وفي مثل هذه الظروف ليست للطمأنة ورفع المعنويات على أهميتها بل لشرح الواقع كما هو ودون تجميل وتحليله وطرح الحلول الممكنة، فلا شيء أخطر علينا اليوم من اتباع سياسة الهروب إلى الأمام وإنكار الواقع بدلاً من مواجهة التحديات ومعالجة المشكلات، وواقعنا اليوم هو بالإضافة إلى نتائج الحرب المعروفة بالنسبة لكم، نتيجة تراكمية لعقود من السياسات العامة في مختلف القطاعات، لذلك لا يمكننا الخوض فيه وتغيير هذا الواقع من دون ربطه بما سبقه من مراحل، طبعاً ربما يقول أي شخص خاصة أصحاب النوايا السيئة بأنني خرجت وأدنت المرحلة السابقة، أو المراحل السابقة، أو حمّلت مسؤولية كل المشاكل التي نمر بها على الماضي، لا.. هذا الكلام غير صحيح، لأن الحاضر هو ابن الماضي،

الرقابة تكون على المؤسسات أما المحاسبة فتكون للمسؤولين وكلاهما مسؤولية قبل أن يكونا سلطة

الثورة مؤسسة الوحدة
يومية سياسية
العنوان: دمشق - ساحة شهداء قانا «دوار كفرسوسة»
فاكس ٢١٥٠٤٢٨ - ص.ب ٢٤٤٨
هاتف
٢١٥٠٥١٠ - ٢١٥١٠٦٢
٢١٣٨٥٣٤ - ٢١٣٨٥٣٥
المدير العام
أمجد عيسى
رئيس التحرير
أحمد حمادة
مدير التحرير
معد عيسى
أمينا التحرير
ناصر منذر - عادل عبد الله

بالنسبة للوضع المعيشي الأولوية في مثل هذه الظروف ليست للطمأنة ورفع المعنويات على أهميتها بل لشرح الواقع كما هو وتحليله واقتراح الحلول الممكنة

الحكومة تحتاج إلى أدوات لتنفيذ الأهداف قد يكون أحدها تغيير السياسات

الحاضر هو نتيجة الماضي، الحياة هي سياق مستمر، لا نستطيع أن نتحدث عن الحاضر بشكل مجرد ومنفصل عما سبقه ولا عما سيليه.

بنفس الوقت الأزمات الكبرى الوطنية على مستوى بلد، على مستوى أمة، إلى آخره لا تأتي فجأة، ولو ظهرت فجأة، هي حالة تراكمية لعوامل عديدة هي التي تؤدي إليها وبالتالي لا بد من مناقشة الماضي بنفس المقدار الذي نناقش فيه الحاضر، لكي نعرف أين كنا وأين أصبحنا ولماذا وصلنا إلى هذا المكان وإلى هذا الواقع، وهذا الربط بين الماضي والحاضر يساعدنا على التمييز بين الأسباب الموضوعية والأسباب غير الموضوعية، الأسباب الموضوعية أولاً هي التي لا نحمل مسؤوليتها بشكل مباشر هي أكبر من طاقة البلد، كالحرب.. كالحصار.. كالإرهاب.. كالسياسات القديمة على مدى عقود.. على مدى أجيال، التضخم العالمي الذي يضرب في كل مكان الآن ولا تستطيع دولة لا غنية ولا فقيرة أن تهرب منه، وارتفاع الأسعار، والأسباب غير الموضوعية المتعلقة بتقصير المسؤولين في السلطة التنفيذية.

فالأسباب مختلفة لا يمكن أن نعالجها بطريقة واحدة كما نفعل اليوم، كل سبب من الأسباب له طريقة للمعالجة، فمن الضروري أن نشخص، ومن الضروري أن نميز بين هذه الأسباب، أما عن الأسباب فمعظمنا يفترض أن الحرب والحصار والإرهاب هي المسببة للوضع الراهن وهذا صحيح، لكنه غير كاف، لا نستطيع أن نقول الحرب هي المشكلة، وبنفس الوقت طالما أننا لا نستطيع أن نعالج كل شيء تحت عنوان الحرب والإرهاب والحصار، فنحن لا نستطيع أن نعالج كل شيء تحت عنوان الأخطاء للمسؤولين، لا الأولى صحيحة ولا الثانية صحيحة، فالأزمات الاقتصادية الحادة هي حالة نقص مناعة غير ظاهرة للعيان، تأتي الحروب لكي تظهر هذه الحالة من الضعف وتفاقم حدتها، ولكي نبحث في أسباب نقص المناعة علينا أن نبحث في عمق توجهاتنا الاقتصادية التي اتبعناها على مدى ستة عقود، طبعاً البعض من هذه السياسات أكثر من ستة عقود، سبعة عقود تقريباً.. منذ الخمسينيات تقريباً، فهل كانت تلك التوجهات مناسبة لمجتمعنا؟ هل كانت مناسبة لظروفنا؟ متى كانت مناسبة؟ متى لم تكن مناسبة؟ وإذا كانت مناسبة فهل كانت مناسبة من دون ثمن؟ هل كانت مناسبة من دون سلبيات على الهامش؟ هل كان ممكناً تلافي تلك السلبيات بنفس تلك السياسات التي كانت قائمة في ذلك الوقت؟ وأسئلة كثيرة على هذا المنوال لكي نعرف أين تكمن المشكلة؟ من وجهة نظري السياسات طبعاً كانت مناسبة وكانت صائبة، لكن هل هناك شيء مطلق في الحياة؟ هل هناك شيء مطلق لكل زمان ومكان.. هذا الكلام غير ممكن، لو تحدثنا عن سورية خلال ستة عقود أو سبعة عقود، فهي تغيرت تغيرات جذرية لا حدود لها باتجاه الأمام.. تقدم؟ تراجع.. أقصى اليمين وأقصى اليسار.. صعوداً وهبوطاً.

وهذا ليس كلاماً مجازياً، هذا كلام حرفي بالنسبة للتغيرات التي حصلت بكل هذه الظروف مع تغير المنطقة، مع تغير العالم، مع تبدل قواعد الاقتصاد في العالم والسياسة والأمن والثقافة، كل شيء تغير، لا شيء يشبه ما كان موجوداً، هل من الممكن لسياسة ما ولو كانت صائبة أن تكون صحيحة كل هذا الزمن.. هذا كلام أعتقد واضح للجميع.. فلذلك يجب أن نعرف في أي مرحلة كان هناك ضرورة للتبديل ولم نبدل، ضرورة للتغيير ولم نغير، هل نستطيع اليوم أن نقوم بنفس التغيير أم تأخرنا، هل علينا أن نغير السياسات.. نعدل بها؟، أسئلة كثيرة يجب أن نناقشها في مجلس الشعب وفي سورية بشكل عام.

أيضاً حتى عندما تكون السياسة صائبة فأي شيء إيجابي فيه سلبيات، هذه هي طبيعة الحياة، عندما تتراكم السلبيات مع الزمن ولا تعالج تتحول السياسة الصائبة إلى سياسة سلبية بالرغم من أنها سياسة صحيحة، وبالتالي عندما نأتي اليوم ونقول بأننا أمام تراكم لسلبيات كثيرة من الصعب أن نحدد المسؤولية، لا يمكن أن نقول بأن هناك مسؤولاً ما أو مجموعة مسؤولين أو مؤسسة اليوم تتحمل المسؤولية عن الوضع القائم، ولا نستطيع أن نلوم مسؤولين سابقين، ولا نستطيع أن نلوم مؤسسات سابقة.. فإذاً من نلوم؟ علينا أن نتساءل حول النهج، هناك نهج عام، من يتحمل مسؤولية النهج؟ هو السؤال الأهم ليس بهدف تحديد المسؤولية لكن لكي نحدد من سيتحمل المسؤولية اليوم، فهل التوجهات الإستراتيجية والتي أسميها نهجاً أو سياسات كلية.. لا تهم التسمية.. هل هي توجهات حكومية لكي نحمل الحكومات المسؤولية.. هل هي توجهات حزبية لكي نحمل الحزب المسؤولية..أم وهو الأهم هل أصبحت هذه السياسات الكبرى الكلية والتوجهات سياسات أو توجهات شعبية يؤيدها معظم السوريين، لكن وفي تلك الحالة لن يجرؤ أي مسؤول على الاقتراب من هذه السياسات لمجرد أن هناك دعماً شعبياً لها كسياسات الدعم والتوظيف والصحة والتربية والتعليم العالي والقطاع العام، وغيرها من السياسات التي لم تناقش.

طبعاً أنا لا أقول بأن هذه السياسات هي سبب المشكلة، هي سياسات صحيحة، هي سياسات ضرورية تحتاجها سورية من الناحية السياسية، من الناحية الاجتماعية، ومن الناحية الاقتصادية، من كل النواحي نحتاجها، لكن أن تكون هذه السياسات صحيحة شيء وأن تتحول إلى مقدسات ومحرمات يمنع النقاش بها ويمنع المساس بها شيء آخر، لذلك ليس بالضرورة أن تكون المشكلة هي في السياسات وإنما قد تكون المشكلة هي في طريقة تعاطينا مع السياسات وبالتالي تعاطينا الخاطئ يحول السياسة الجيدة إلى سياسة سلبية، لذلك قلت في اجتماع الحزب منذ أشهر قليلة بأن هناك سياسات نقول عنها هذه السياسات لصالح أصحاب الدخل المحدود، ونكتشف لاحقاً أن نفس هذه السياسات هي التي أدت إلى انحدار في وضع هذه الشريحة التي يفترض أننا أوجدنا هذه السياسة من أجل خدمتها.

هذه التوجهات تفرض نفسها على أي حكومة.. ماذا يعني؟ يعني أي حكومة لا تستطيع أن تقدم أي مقترح أو تقوم بأي بإجراء أو تقترح أي سياسة أو خطة خارج هذه السياسات الكبرى، وبالتالي ممنوع على أي حكومة -بغض النظر عن أي حكومة- أن تبحث عن حلول خارج إطار هذه السياسة، يعني نتوقع سلفاً أي حكومة ستأتي في المستقبل، أو أي حكومات ستأتي في المستقبل لديها شيء وحيد تقدمه للمواطن ما هو؟ المزيد من الوعود لا شيء آخر، وبنفس الوقت بهذه الطريقة لن نتمكن من التمييز بين سلبيات التوجهات العامة وأخطاء المسؤولين، لا نميز.. فاليوم نضع كل القصور في سلة الحكومة أو الوزير، عندما لا نعرف أسباب الخطأ بشكل دقيق ذلك يعني نحن لا نعرف الحقيقة، من لا يعرف الحقيقة لن يتمكن من الوصول إلى الحل، أيضاً هذه من البدائه.

لكي نلخص الصورة الآن.. كل هذا الكلام حول لماذا لا تتحرك الأمور، نحن نفرض سياسة ونطلب من الحكومة أن تحقق أهدافاً، أيضاً أنا أتحدث عن أي حكومة كي لا يفهم من كلامي أنني أدافع عن أي جهة.. أنا أتحدث عن المؤسسات- مطلوب من الحكومة أن تحقق هذه الأهداف المطلوبة لكن هذه الأهداف جزء منها خارج إطار السياسات المفروضة، وجزء آخر مناقض لهذه السياسات، فالحكومة بحاجة لأدوات، إحدى أدوات تحقيق هذه الأهداف هو تغيير السياسات ولكن تغيير السياسات ممنوع، فإذا نحن أمام حالة استعصاء -نسميه استعصاء البندقية باللغة العسكرية - هذا يشبه أن نطلب من شخص القيام بمهمة ولكن نقول له أنت محروم من أدوات التنفيذ، هذا يشبه ما نقوم به الآن، أن نأتي بشخص ونقول مطلوب منك الإبداع بشرط أن تفكر داخل الصندوق، الإبداع من شروطه التفكير خارج الصندوق، والأهم من ذلك أننا بشكل عام نطالب بالتطوير ولكننا نرفض التغيير، كل الأمم التي تطورت من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق تغيرت لكي تتطور، بعض هذه الدول كانت ظروفها تشبه ظروف سورية، والبعض ظروفها لا تشبه ظروف سورية، فإذا نحن الآن أمام حالة من آلية تفكير معينة هي التي تحتاج إلى تفكير لكي نصل إلى حالة التطوير التي نسعى إليها جميعاً.

فإذاً علينا مجتمعين كأبناء هذا الوطن أن نحدد التوجهات العامة التي نعتقد أنها مناسبة وأن نترك للسلطة التنفيذية تحديد آلية التنفيذ بعد أن نناقش معها الأدوات، العملية ليست حرة بشكل مطلق، طبعاً عندها يمكن تحميل السلطة التنفيذية مسؤولية النجاح أو الفشل، وكثيراً ما تكون الخيارات المتاحة أمامنا متناقضة في فوائدها وأضرارها، ولكن لا يمكن أن نقبل بإيجابيات السياسة ونرفض السلبيات ونقول السلبيات تحمّل لجهة ما، هذا الكلام غير موضوعي والعملية ليست عملية انتقائية، وسأعطي أمثلة كالخيار بين سعر الصرف اليوم والإنتاج، هناك اليوم تناقض بين سعر الصرف والإنتاج، وتسمعون عن كثير من النقد والتأثير على الصناعة أو الإنتاج في المجالات المختلفة، طبعا نقول سعر الصرف لأنها باللغة المتداولة، لكن فعليا بالعالم يتحدثون عن التضخم مقابل الإنتاج، لكي نتحدث من الواقع.. الآن كثير من دول العالم خلال السنتين الماضيتين وخاصة في الغرب والدول الغنية ذهبت باتجاه التركيز على التضخم، رفعت الفائدة، قامت بإجراءات كثيرة، اليوم دفعت الثمن إفلاسات..إغلاقات.. وصلوا إلى مرحلة الركود، دول أخرى أقل ذهبت بالاتجاه المعاكس، قالت أريد أن أدعم الإنتاج من أجل فرص العمل، ولا أهتم بالتضخم ولا سعر الصرف، انهارت العملة فوصلوا إلى الركود، ذهبوا باتجاهات متناقضة ولكنهم وصلوا إلى نفس المكان.

عندما تتراكم السلبيات مع الزمن ولا تعالج تتحول السياسة الصائبة إلى سلبية بالرغم من أنها صحيحة

المشاريع الصغيرة نواة للنمو وليست حلاً لمشكلة مؤقتة وهي ليست فقط محوراً داعماً للاقتصاد بل هي عصب الاقتصاد

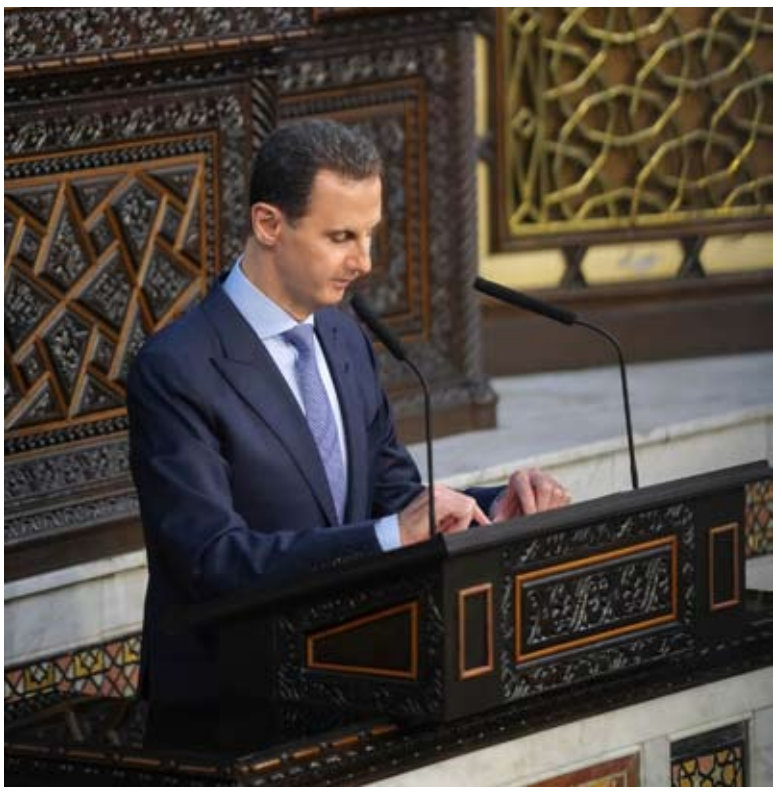

هذا السؤال لا أحد يتحدث به في سورية، أو هذا الخيار، لا في المؤسسات الرسمية ولا لدى الاختصاصيين ولا لدى المهتمين ولا لدى الهواة، لا أحد يتحدث به، كل الاقتصاد محكوم بهذه المعادلة، أي شيء نتحدث به من إجراءات اقتصادية إن لم نحل هذه المشكلة فستكون التأثيرات محدودة جداً وربما لا يكون هناك تأثيرات، هل يا ترى هذا جزء من إنكار الواقع أو من الهروب إلى الأمام .. لا نعرف، ولكن علينا أن نعالج هذه المشكلة.. أي خيار نختار ونتحمل مسؤولية أي اتجاه نذهب، إن ذهبنا بالاتجاه الأول هناك سلبيات وإيجابيات وإن ذهبنا بالاتجاه الآخر هناك سلبيات وإيجابيات، علينا أن نحدد أيهما أكثر مناسبة لنا وقد يكون الخيار في أغلب الحالات هو الخيار الأقل سوءاً وليس الأفضل، ربما الآن أوضاع العالم كلها سيئة، الكل يبحث عن الأقل سوءاً وليس عن تحسين الوضع في الوقت الحالي، أي تخفيف الخسائر، أو الخيار بين تحميل العجز المالي الكبير الناتج عن الدعم على الموازنة العامة أم تحميله على المصرف المركزي كما يحصل منذ عقود ونتائج ذلك على إضعاف المصرف، وبالتالي إضعاف دوره في تثبيت سعر الصرف في الظروف الصعبة كما هو الواقع اليوم.

كالخيار بين سياسة الاستيعاب الجامعي وما تعنيه من تأمين فرص تعليم للجميع مقابل تراجع مستوى الخريجين نتيجة الأعداد التي تفوق طاقة الجامعات الاستيعابية، كالخيار بين الطبابة المجانية الضرورية والحيوية لأصحاب الدخل المحدود مقابل الهجرة المتصاعدة للكوادر الطبية وما يعنيه ذلك من تراجع للخدمات الصحية الأساسية لنفس الشرائح، طبعاً هذه أمثلة متنوعة من قطاعات مختلفة، لكن لدينا الكثير من الأمثلة المشابهة، هذا غيض من فيض، أسئلة كثيرة، هامة، صعبة، لا يهم كيف نصفها، ولكن إن لم ننطلق منها لن نتمكن من تحديد الحلول الأكثر مناسبة والأقل ضرراً بالنسبة لنا في سورية، فكل حل يحمل في طياته عيوباً وسلبيات في الأحوال العادية، فكيف يكون الوضع في ظرف مثل ظروف سورية القائمة، أو ظروف المنطقة، أو ظروف العالم الراهنة، بكل تأكيد ستكون السلبيات أكبر، والخيارات الصعبة لا تعني الاستحالة، لا تعني بأنه لا يوجد إمكانية لتجاوز هذه الظروف ولو بشروط صعبة، ولا تعني عدم وجود ما نقوم به من أجل تحسين الأحوال، كي لا يفهم الطرح بالمعنى الإحباطي بأنه «لا يوجد أمل لا يوجد حل أبداً».

والأهم من ذلك الخيارات الصعبة لا تعني الانقلاب على سياساتنا، ولا تعني الانقلاب على التزامات الدولة تجاه المواطنين، نحن لن نخلع عباءتنا الاشتراكية، سنبقى في نفس المكان، ولكن هذه العباءة لا يمكن أن تكون عباءة جامدة مقيدة، لا يمكن أن تكون قالباً، يجب أن تكون متحركة ومرنة بحسب الظروف، الخيارات الصعبة تعني أن الرؤى والسياسات والخطط تبنى على الحقائق لا على الأحلام الوردية، وتأجيل النقاش بهذه الأسئلة الصعبة كما كنا نفعل دائماً حوّلها إلى وحول أقعدتنا.. شلتنا.. منعتنا من التفكير ومنعتنا من الحركة ولم نعد قادرين على الخروج منها، لذلك تأجيل الحوار فيها أصبح غير مقبول.. الحوار فيها أصبح ضرورة ملحة.

في مقدمة العناوين دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحدثت في هذا الموضوع سابقاً، وهو موضوع قديم ليس جديداً لكن حتى بعد أن بدأنا بالحراك به هناك سوء فهم لهذا الموضوع، طبعاً هنا أقول عنوان.. لم أقل هو ليس قطاعاً ولا اختصاصاً ولا وزارة لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي تقريباً كل شيء في كل مكان في كل مجال، لذلك هي جزء أساسي من الاقتصاد أكثر من كونها مشروعاً، لكن ربما نطلق عليها أحياناً اسم مشروع، لكن هناك سوء فهم أحياناً لدور هذا المشروع، البعض يعتقد بأن هذا المشروع بهذه الظروف.. ظروف الفقر ومعاناة الناس جيد لأنه يحسن أو يؤمن مصدر رزق.. يعيش الشخص.. تعيش العائلة.. إلى آخره، الحقيقة لا.. أي فرصة عمل هي مصدر رزق وهذا شيء طبيعي، لكن مبدأ المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو أن تكون صغيرة وتنمو، فالمتناهية الصغر يجب أن تصبح صغيرة لكي يكون هناك نجاح، والصغيرة أن تصبح متوسطة، والمتوسطة كبيرة، فإذاً هي نواة للنمو وليست مشروعاً لكي نحل مشكلة قائمة مؤقتة، بالبداية نعم، ولكن هذا ليس هو الهدف، البعض الآخر سيقول هي جيدة الفكرة، هي محور داعم للاقتصاد.. الحقيقة هي ليست محوراً داعماً للاقتصاد هي عصب الاقتصاد، وسيأتي من يقول بأن هذا القطاع أو هذا العنوان هو مناسب لنا، دولة أوضاعها الاقتصادية صعبة، أبداً هو عصب الاقتصاد للدول الصناعية الكبرى أيضاً من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، عندما ندرس الأرقام والنتائج الاقتصادية أهم شيء فيها هذا المستوى من الاقتصاد، فإذاً هي عصب الاقتصاد للدول الكبرى، ولكن في ظروفنا تصبح أكثر أهمية، نحن مجتمع نامٍ، مجتمع زراعي، وهي هامة للمجتمع الزراعي، بالإضافة لأننا لسنا دولة صناعية كبرى بكل الأحوال، ولا أعتقد بأننا بالمدى المنظور دول مثل سورية وغيرها، بحجمها وبإمكانياتها يمكن أن تكون دولة صناعية كبرى، يمكن أن تكون ناجحة اقتصادياً هذا موضوع آخر، ولكن ليس بالضرورة بالصناعات الكبرى فمن الطبيعي أن تكون أكثر مناسبة لاقتصادنا.

المشكلة في هذا الموضوع هي ليست التمويل، منذ ٢٠ عاماً بدأنا بالحديث عن هذا الموضوع، ولكن كما قلت لم يكن هناك رؤية واضحة، المشكلة هي الرؤية غير الواضحة والإدارة غير السليمة، هناك عمل حثيث في هذا الاتجاه مؤخراً في السلطة التنفيذية، الرؤية تتوضح ولكن أهم منها أن البنية الإدارية هي بنية عشوائية بكل معنى الكلمة ويتم العمل الآن على إعادة الهيكلة وإعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات لكي ينطلق هذا العنوان، طبعاً على أهمية برامج التدريب والتمويل وقد تكون موجودة لدينا ليست هي مشكلة، إلا أن هذا النوع من المشاريع لا يمكن أن ينجح في ظل المركزية الشديدة، لأنه يعتمد على تطور المؤسسات العديدة ذات العلاقة بهذا القطاع من خلال زيادة كفاءتها واستقلاليتها، أي المزيد من اللامركزية وخاصة لمؤسسات الإدارة المحلية لأن هذه المشاريع يجب أن تكون موجودة في كل منطقة في سورية، هذا لا يحققه سوى الإدارة المحلية الموجودة في كل مدينة وفي كل بلدة وفي كل قرية، وهذا العنوان يرتبط بمجالات كثيرة تتوسع بحكم التطور العالمي، والنجاح فيه سينعكس بشكل مباشر وعميق على الحياة المعاشية والتطور المهني للأفراد، وعلى عدالة التنمية بين الريف والمدينة وبين شرائح المجتمع المتنوعة.

بكل الأحوال العناوين المطروحة كثيرة جداً لمناقشتها وإقرار المناسب منها وتحمل مسؤولية الاقتراح أو الإقرار أو التنفيذ أو الرفض من قبل كل مؤسسة من المؤسسات، يعني حتى الرفض فيه مسؤولية لأن من يرفض عليه أن يتحمل مسؤولية نتائج هذا الرفض.

وللمجلس دور محوري في قيادة الحوار والحراك ومواجهة التحديات الجمة، وممارسة هذا الدور بطريقة فاعلة وبآليات فعالة ترتقي إلى مستوى دوره الوطني بحاجة ماسة إلى تطوير النظام الداخلي لمجلس الشعب، لكي يتماشى مع التطوير القائم في باقي المؤسسات، ويتوافق مع متطلبات المرحلة وتحدياتها، كل العناوين التي تحدثنا فيها الآن وغيرها من العناوين من دون نظام داخلي سليم لا يمكن للمجلس أن يقوم بدوره، وهذه إحدى نقاط ضعف المجلس، لذلك أنا في الفقرة الأولى ابتدأت بكلمة أن تعديل آليات عمل المجلس هي أولوية أولى، أول شيء يجب أن يناقش النظام الداخلي والمثال موجود لديكم.. بالنسبة للعلاقة مع القضاء والبند أو البنود التي تم تعديلها في الدور التشريعي السابق، بسبب النظام الداخلي كان من غير الممكن للكثير من الأشخاص أصحاب الحقوق أن يأخذوا حقهم عن طريق المؤسسة القضائية ونفس الشيء بالنسبة للجهات العامة، يعني الحق الخاص والحق العام ممكن أن يضيع بسبب نظام داخلي للمجلس بعكس مهام مجلس الشعب القيّم والمسؤول عن عمل المؤسسات أو سلامة عمل المؤسسات وعن تطبيق القوانين، الآن نفس الشيء بالنسبة لعلاقة المجلس مع المؤسسات التنفيذية، هل المجلس مسؤول عن المتابعة بعد أن يُصدر قانوناً، ماهي آلية المتابعة، هل يقوم هو بقياس النتائج، إذا أراد أن يستجوب أو أن يسأل وزير من الوزراء ماهي الآلية؟ هل فقط يطلب منه أن يأتي ونقوم بطرح الأسئلة، أم هناك آلية منهجية قبل الزمن المحدد ما بين طلب الاستجواب والمجيء، وهل تحدد المواضيع مسبقاً، ومن ثم يأتي الوزير بأسئلة مكتوبة، هو ليس استجوابا للوزير وإنما هو للمؤسسة.. لديه مؤسسة يجب أن تساهم معه في هذا الموضوع.. يعني ما أقصده يجب أن نعمل على شكل مؤسسة، ونتعامل مع الآخرين على شكل مؤسسات، النظام الداخلي هو أساس نجاح هذه المؤسسة، علينا أن نعمل كلنا مع بعض، وأنتم مؤسسة مستقلة طبعاً من أجل تطوير هذا النظام.

بالمحصلة تغيير الأوضاع ليس مستحيلاً كما يعتقد البعض أو يظن، بشرط تغيير مقارباتنا للمواضيع وتفعيل مؤسساتنا في عملها، لا نريد أكثر من الأولى والثانية، بالوضع الحالي وبطريقة التفكير الحالية وبطريقة التعامل الحالية، أنا أقول بأن الأمل ضعيف جداً في أن نستطيع أو أن نتمكن من تحقيق الكثير لبلدنا، فجزء من مشاكلنا مصدّر إلينا، وجزء آخر مصنّع لدينا، وتغييره هو بأيدينا وهو بفكرنا وهو بإرادتنا.

السيدات والسادة.. لم يهدأ الصراع الدولي يوماً عبر التاريخ، يخمد لكنه لا ينطفئ، واليوم نعيش مرحلة من مراحل تصاعده، صراع الغرب مع بقية العالم، قوى الهيمنة والإرهاب مقابل قوى السيادة والاستقرار، ولكونه أشمل جغرافياً وقطاعياً من حروب القرن الماضي، فهو أكثر تعقيداً وأعمق تأثيراً على العالم، وبالتالي لا خيار لأحد على الإطلاق أن يتجنب تأثيرات هذا الصراع، كل القطاعات في كل المجالات، في السياسة، في الاقتصاد، في الأمن في الثقافة وفي غيرها، وسورية ساحة أساسية من ساحات هذا الصراع تتأثر بتوتره صعوداً وهبوطاً، والخيار أمامنا هو

لمجلس الشعب دور محوري في قيادة الحوار والحراك ومواجهة التحديات الجمة بآليات فعالة ترتقي إلى مستوى دوره الوطني

أبناء الجولان السوري المحتل أثبتوا أن انتماءهم متجذرٌ وأن أرواحهم لا تحيا إلا لسورية ومن أجلها

استعادة العلاقة مع تركيا تتطلب أولا إزالة الأسباب التي أدت إلى تدميرها ونحن لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا

بين أن نتأثر فقط أو أن نؤثر في مجرى الأحداث داخل حدودنا الوطنية بالحد الأدنى، وقدرتنا على ذلك لا تتوقف على توازن القوى العسكرية والاقتصادية والتقنية على أهميتها، بمقدار ما تتوقف على توازن الإرادة مع الأعداء، هذا التوازن ينطلق من الإيمان بقدراتنا الوطنية، ويكتمل بالعمل الجاد لتحقيق أهدافنا بأيدينا، بالعمل، بالإنتاج، بالبحث عن حلول، برفض المستحيل، برفض الخضوع للإحباط والاستكانة للظروف بدل العمل على تغييرها، ولنا في الحديث المتداول في الأوساط الموالية للكيان الصهيوني عن هزيمته مثال، إذ إنه أي هذا الحديث لم يأت من الفشل العسكري والخسائر غير المسبوقة للكيان، وإنما من تراجع الإيمان بالقدرة المطلقة له، والذي تحول إلى هزيمة نفسية، حققها إصرار الشعب الفلسطيني على التمسك بالأرض، والتمسك بنمط حياة يومي في ظرف لا يسمح بالحياة أساساً، فالنصر أو الهزيمة هما روح المجتمع قبل أن يكونا نتيجة في الميدان، الإصرار والإيمان والإرادة هي التي كسرت ثقة الكيان بمستقبل وجوده، كما كسرت سياق التطبيع النفسي للشعب العربي، «التطبيع النفسي للشعب العربي يختلف عن التطبيع الرسمي موضوع آخر»، المتشكل عبر أجيال ناشئة يحكمها الإحباط واللا انتماء والخضوع المطلق للغرب ولربيبته «إسرائيل».

قدمت غزة مَثلاً أعاد إلى تلك الأجيال صحوتها، فبدأت ترى وتقرأ الواقع بطريقة مختلفة عما عمل عليه الغرب لقرون طويلة، عصور من الوهم أسقطتها ساعات من البطولة وأشهر من الصمود، لأنها أسست على قرون من الانتماء، لذلك كانت ردة فعل الغرب الهستيرية غير المسبوقة، التي أكدت أن «إسرائيل» هي مجرد جزء من مشروع استعماري، إذا سقطت يسقط معها المشروع، وهذا المشروع الذي دائماً نتحدث عنه مشروع نهاية التاريخ الذي سوقوا له بعد تفكك الاتحاد السوفييتي منذ حوالي ثلاثة عقود، والذي يهدف بالمحصلة أو جوهره ببضع كلمات هو خضوع العالم بشكل مطلق وربما أبدي للغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة، لكنهم اكتشفوا أن هذا التاريخ لم ينته في لبنان، في تحرير لبنان في عام ٢٠٠٠، ولا في كسر شوكتهم في لبنان في عام ٢٠٠٦، ولا في صمود سورية في وجه أشرس حرب يواجهها وطن، ولا في غزة عندما سقطت صورة الجيش الصهيوني المجرم، فالتاريخ لا ينتهي إلا عندما تسقط الشعوب وقضاياها وحقوقها وإيمانها بذاتها وقدراتها وسيادتها، والشعوب لا تسقط إلا عندما تفقد انتماءها لأوطانها ومجتمعاتها وتاريخها وعقائدها، وصراعنا مع الاستعمار والصهيونية مستمر، لكنه لا يبدأ معه، بل يبدأ مع أنفسنا، هو صراع داخل عقل كل فرد فينا أو منا، فالهزيمة ثقافة وفكر، انهيار نفسي وعصبي أمام الضغوطات والتحديات، مرآة مخادعة نرى فيها أنفسنا مشوهة، وقدراتنا غائبة، وأول العمل الجاد هو اجتثاث الهزيمة من عقولنا، عندها سوف نربح معارك التحرير والبناء والاقتصاد والازدهار، صراعنا مع التخلف في عدم قدرة البعض في منطقتنا على تعلم الدروس والوقوع في أفخاخ وقعنا فيها منذ قرون، صراعنا مع العمالة والجهل والسقوط الأخلاقي وضيق الأفق، فلولاها لما تجرأ على منطقتنا خصم أو عدو، وأصعب ما كان علينا القيام به خلال السنوات المنصرمة هو التوفيق بين مبادئنا وبين استيعاب البعض من أولئك، درءاً للمزيد من الضرر وقطعاً للطريق على الأعداء الذين يتنفسون من خلافاتنا، ويتغذون على دمائنا، لذلك لم تطرح مبادرة تهدف إلى تحقيق هذا الهدف إلا تعاملنا معها بإيجابية ومن دون تفريط ولو كان احتمال نجاحها يساوي العدم.

والوضع الراهن المتأزم عالمياً وانعكاساته علينا يدفعنا للعمل بحركية أسرع من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه بعيداً عن مشاعر الأسى وآلام الجروح من طعنة شقيق أو غدر صديق، بهذه الروحية تعاملنا مع المبادرات التي طرحت بشأن العلاقة مع تركيا والتي تقدم بها أكثر من طرف «روسيا، إيران، العراق» وكانت أولى هذه المبادرات منذ حوالي خمس سنوات أو أكثر بقليل، تخللتها عدة لقاءات بمستويات مختلفة لم تحقق أي نتيجة تذكر على أرض الواقع، بالرغم من جدية أصحاب المبادرات وحرصهم الصادق على إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، ومع كل يوم مضى دون تقدم كان الضرر يتراكم ليس على الجانب السوري فحسب، وإنما على الجانب التركي أيضاً بحيث لم يعد ممكناً إغفاله أو إنكاره، انطلقنا في تعاملنا مع هذه المبادرات من مبادئنا ومصالحنا، وهذه المبادئ والمصالح لا تتعارض عادة بين الدول المتجاورة في حال كانت النوايا غير مؤذية، فالسيادة والقانون الدولي يتوافق مع مبادئ كل الأطراف الجادة في حل المشكلة، أما استعادة العلاقات الطبيعية كنتيجة للانسحاب والقضاء على الإرهاب فهي مصلحة مشتركة لأي شعبين جارين، لكن لا يمكن الحصول على نتيجة دون التعامل مع السبب، فنحن لم نغير سياساتنا لا سابقاً للحرب ولا لاحقاً لها، بالعكس تماماً كنا دائماً حريصين على أن نفصل خلال ثلاثة عشر عاماً ونيف من هذه الحرب، بين توجهات الشعب التركي كونه شعباً جاراً وبين سياسات ونوايا المسؤولين الأتراك، هذا يعني بأننا لا يمكن أن نكون نحن السبب فيما تغير لأننا لم نغير شيئاً بالنسبة لتوجهاتنا ونوايانا وسياساتنا، وبنفس الوقت لم نرسل قوات لكي تحتل أراضي في بلد جار لكي ننسحب اليوم، ولم ندعم الإرهاب لكي يقوم بقتل شعب جار، وكنا نعتبره شقيقاً لكي نتوقف عن هذا الدعم اليوم أيضا، وأول الحل هو المصارحة لا المجاملة تحت عنوان المصالحة، أول الحل هو تحديد موقع الخطأ لا المكابرة، إذ كيف يمكن معالجة مشكلة لا نرى أسبابها الحقيقية، والرغبة الصادقة في استعادة العلاقات الطبيعية تتطلب أولاً إزالة أسباب تدمير هذه العلاقة، وهذا يتطلب التراجع عن السياسات التي أدت إلى الوضع الراهن، وهي ليست شروطاً، وإنما هي متطلبات من أجل نجاح العملية، وهذه المتطلبات تحمل في داخلها الكثير من العناصر الهامة، ولكن في مقدمتها حقوق الدول، ونحن كبلد لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا في أي ظرف من الظروف، لن نتخلى عن حقوقنا ولن نطالب الآخرين بالتخلي عن حقوقهم يعني هذا منطق واحد.

فإذا هذا في الأسس التي تؤسس لنجاح المبادرات، في الأسس الرغبة الصادقة والتراجع عن سياسات أو الرغبة الصادقة التي تؤدي للتراجع عن السياسات لا تهم الصياغة، أما في المبادئ فأية عملية تفاوض بحاجة إلى مرجعية لكي تنجح، بحاجة إلى مرجعية تستند إليها لكي تنجح وعدم الوصول إلى نتائج في اللقاءات التي حصلت سابقاً هناك عدة أسباب ولكن أحد أهم الأسباب عدم وجود مرجعية لتلك اللقاءات، هذه المرجعية قد تستند إلى عدة أشياء.. أشياء يتفق عليها بين الأطراف المختلفة، قد تستند إلى القانون الدولي، قد تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، قد تستند إلى عدد من العناوين التي تهم كل طرف من الأطراف، على سبيل المثال ما يصرح به المسؤولون الأتراك بشكل مستمر هو موضوع اللاجئين وموضوع الإرهاب، وما تصرح به سورية بشكل مستمر هو موضوع الانسحاب من الأراضي السورية وموضوع الإرهاب أيضاً، نحن لا نعتقد بأنه لدينا مشكلة في كل هذه العناوين الأربعة سواء العناوين السورية، العناوين التركية، ويفترض ألا يكون هناك مشكلة بحسب ما يعلن عنه بعض المسؤولين الأتراك في العناوين السورية طالما أنه لا يوجد نوايا سيئة كما يقولون.

عندما يتم الاتفاق على هذه العناوين يجب أن يصدر بيان مشترك من خلال لقاء بين المسؤولين في الطرفين بمستوى يحدد لاحقاً، هذا البيان المشترك يتحول إلى ورقة تشكل ورقة مبادئ هي التي تشكل القاعدة للإجراءات التي يمكن أن تتم لاحقاً بالنسبة لتطوير العلاقة أو الانسحاب أو مكافحة الإرهاب أو غيرها من العناوين التي تهم الطرفين.

أهمية هذه الورقة وهذه المرجعية أنها تنظم المفاوضات، تمنع المناورة أو المزاجية من قبل أي طرف، وبنفس الوقت تشكل أداة يستند إليها أصحاب المبادرات تساعدهم على النجاح في مساعيهم، فإذاً المرحلة الآن التي تتحدث عنها سورية هي مرحلة الأسس والمبادئ لأن نجاحها هو الذي يهيئ لنجاح الإجراءات لاحقاً، لذلك غير صحيح ما يصرح به بعض المسؤولين الأتراك من وقت لآخر، بأن سورية قالت إن لم يحصل الانسحاب فلن نلتقي مع الأتراك، هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقع، نحن نعمل في هذا الموضوع بشكل منهجي وبشكل واقعي، المهم أن يكون لدينا أهداف واضحة ونعرف كيفية السير باتجاه هذه الأهداف، وأياً تكن الخطوات المحتملة فسيكون أساسها السيادة، وحدودها السيادة، ومعيارها السيادة أيضاً.

وعندما تُذكر السيادة يحضر الجولان.. الجولان الذي قدم لنا أبناؤه الكثير من العبر، فبرهنوا أن غياب السيادة عن أرضه لا يعني سقوط الوطنية من وجدان شعبه، بل يعني ارتقاءها في قيمه، وأن احتلال الأرض لا يعني بيع العرض، وأن الوطنية ليست مظهراً، ولا ادعاء بل انتماء متجذر ووفاء وولاء، وقدموا لنا الدرس الأبلغ وهو أن حصار العقول أخطر وأشد فتكاً من حصار البطون، حصار الأرزاق تخفف عنه كرامة غالية، وأخلاق عالية، ونفس عزيزة، وقيم وطنية، وعقل منتج للأفكار والحلول، أما حصار العقول فمآله انتحار جماعي، وبيع للوطن في سوق النخاسة السياسي، أكثر من ستة عقود مقاومين تحت الحصار المطبق، قاوموا الضم الجائر والهوية الصهيونية الفاشية والمحتل الباغي، كانوا وما زالوا راسخين في الموقع، ثابتين بالاتجاه، رافضين أن تخفق قلوبهم وتحيا أرواحهم إلا لسورية ومن أجلها، حتى يعودوا إليها وتعود إليهم، فلنا بهم وبأبناء الوطن المدافعين عنه، والشهداء وعائلاتهم وجرحانا الأبطال وبكل سوري أبي بذل وضحى ولم تُكسر إرادته، تحمل المعاناة وتألم ولم يبع كرامته، وبالمقاومين في لبنان وفلسطين والعراق واليمن أسوة وقدوة وأنموذج ومثال نقتدي به في طريق التحرير طريق الكرامة والشرف والاستقلال الناجز.

أتمنى لكم أيتها السيدات أيها السادة كل التوفيق في مهامكم الوطنية الجسام

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المقاومون في فلسطين ولبنان والعراق واليمن قدوة وأنموذج ومثال نقتدي به في طريق التحرير والكرامة والشرف والاستقلال الناجز

فلاحو طرطوس يشكون عدم توزيع المازوت الزراعي لهم منذ ٤ أشهر

■ طرطوس – فادية مجد

يشكوى فلاحو منطقة صافيتا والقدموس في محافظة طرطوس من عدم توزيع مادة المازوت الزراعي عليهم،مشيرين في شكوى لصحيفة «الثورة» أنه ومنذ نحو أربعة أشهر لم يحصلوا على مخصصاتهم من مادة المازوت الزراعي، العصب الأساسي في العملية الزراعية، موضحين أنه تم تخفيض مستحقات الدونم الواحد إلى ٤ ليترات في الشهر.

وأضاف أصحاب الشكوى : إن عدم توزيع المازوت الزراعي تسبب بخسائر كبيرة لنا، وحرمنا من مصدر رزقنا في الزراعة وهذا كان من أسباب ارتفاع أسعار الخضراوات بشكل كبير، نتيجة نقص الإنتاج وعدم ري الحمضيات، لافتين إلى أن كل ذلك سيؤثر على سوء نوعية المحصول وتضرر الأشجار وضعفها، وكله سيؤثر على موسم العام المقبل أيضاً، وقد يتفاقم ليسهم في تدمير الزراعة وهجر المزارعين لأراضيهم بحثاً عن مصدر رزق آخر، وخاصة أن المازوت الحر تجاوز سعر الصفيحة منه ٣٥٠ ألف ليرة، وهذا مالا يستطيع المزارع تحمله مع ارتفاع بقية المواد اللازمة للزراعة.

رئيس فرع اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش أفاد في تصريح لـ«الثورة» أن المازوت الزراعي هم كبير وهو شغلنا الشاغل، مؤكدا أنه منذ أكثر من ثلاثة أشهر لم نحصل على المادة باستثناء ٢٠ طلباً دعماً من خارج مخصصات المحافظة، مبيناً أن هناك نقصاً كبيراً بكميات المازوت الواردة الى المحافظة، وهناك أولويات بالتوزيع قطاع الصحة والأفران وغيرها من القطاعات المهمة، لافتاً إلى أنهم على متابعة دائمة مع الجهات المعنية بشكل يومي حتى تزداد الواردات من مادة المازوت الزراعي ليتم توزيعها على مزارعي المحافظة، حيث يتم التخصيص بموجب التنظيم الزراعي لكل مزارع وحسب المساحة والمحصول.

من جهته عضو المكتب التنفيذي المختص في محافظة طرطوس سمير علي اكتفى بالقول بأنه لاتوجد مادة.

مع اقتراب جني الذرة الصفراء ٣ مجففات جاهزة في حلب

■ حلب – سهى درويش

بيّن مدير زراعة حلب المهندس رضوان حرصوني لـ«الثورة» أن موعد جني محصول الذرة الصفراء في المحافظة يبدأ خلال الشهر القادم ويستمر حتى الشهر /١٢/ من العام الجاري حسب موعد زراعته.

وأوضح أن محصول الذرة الصفراء يعتبر من أهم الزراعات التكثيفية في محافظة حلب، ويعتبر من المحاصيل الاستراتيجية على مستوى المحافظة، فقد بلغت المساحة المزروعة/١٦٤٧٥/ هكتاراً وضمن منطقة السفيرة حوالي /٢٠٠٠/ هكتار.

وأكّد مدير الزراعة جاهزية ثلاثة مجففات ذرة لهذا العام في المحافظة بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠٠طن باليوم، تتوزع على ثلاثة مجففات، مجفف/ ١٠٠٠/ طن في منطقة دير حافر، ومجفف منطقة تل علم بمعدل /٧٠/ طناً باليوم، والمجفف الثالث في منطقة مسكنة بمعدل /٣٥٠/ طناً باليوم، إضافة إلى قيام مديرية الزراعة ومن خلال الفنيين المتواجدين في الوحدات الإرشادية بمتابعة هذا المحصول وتقديم كل مايلزم من مراقبة الآفات والكشوف الحسية والتدخل في عملية المكافحة في حال ظهور أية آفة مرضية.

ونوّه حرصوني بما قدمته وزارة الزراعة للمزارعين من مازوت بمعدل /٣٢/ ليتراً لكل هكتار لزوم الفلاحة، إضافة إلى دعم مازوت الري بمعدل /٤٠٠/ ليتر لكل هكتار وعلى دفعة واحدة ولكافة المساحات المرخصة، ودعم المساحات غير المرخصة من خلال لجنة المحروقات الفرعية بمازوت بسعر /٨٠٠٠/ ليرة ومعدل /٢٥/ ليتراً للهكتار خلال شهر آب.

وأضاف أن وزارة الزراعة سمحت للقطاع الخاص باستيراد البذار الهجين عالي الإنتاجية تنفيذًا لطلبات المزارعين خلال ورشات العمل التشجيعية لزراعة الذرة الصفراء.

القسم التعليمي في مستشفى حماة الجامعي قيد الإنجاز

■ سرحان الموعي

تبذل ورشات فرع الإسكان العسكري في حماة جهوداً كبيرة متسارعة لإنجاز أعمال القسم التعليمي في مستشفى حماة الجامعي الذي وصل إلى المراحل الأخيرة والتشطيبات النهائية، لاسيما المتعلق بالقسم الخدمي فضلاً عن إبرام عقود لتنفيذ واجهات لمبنى معهد الطب البيطري وتنفيذه بشكل حضاري .

وبيّن رئيس جامعة حماة الدكتور عبد الرزاق سالم لـ«الثورة أن الهدف من مشروع المشفى هو تأمين مشفى تعليمي لتدريب طلاب كلية الطب البشري والكليات والمعاهد الطبية التابعة لجامعة حماة كما أنه مهم لتتمكن الجامعة من افتتاح مرحلة الدراسات العليا في كلية الطب البشري إلى جانب تقديم الدعم للعملية التعليمية لطلاب الطب البشري من خلال ثلاثة مدرجات كبيرة تتسع لما يزيد عن ١١٠٠ طالب والتي يمكن بدورها أن تستخدم كمراكز للمؤتمرات الطبية فضلاً عن تقديم الدعم للخدمات الصحية في محافظة حماة ،من خلال استقبال المواطنين في كلّ من العيادات الخارجية ذات الاختصاصات المختلفة والخدمات الطبية من خلال أقسام الإسعاف والمخابر وغرف العمليات والعناية المشددة والإقامة الداخلية للمرضى بطاقة استيعابية حوالي /٢٠٠/ سرير.

وأضاف أن مشروع المستشفى يتألف من قبو بمساحة ٣٦٥٠ متراً مربعاً و طابق أرضي بمساحة ٤٠٥٠ م٢ بالإضافة إلى طابقين أول و ثاني والجهة المنفذة مؤسسة الإسكان العسكري والجهة المشرفة الشركة العامة للدراسات والاستشارات الهندسية ويضم المشفى أقسام (العمليات – التوليد والمخاض– الإسعاف– العناية المشددة– إقامة المرضى– التصوير الشعاعي– الحواضن المخابر– تنقية الدم وغسيل الكلية– القثطرة القلبية– العيادات الخارجية– المشرحة–) إضافة للخدمات المركزية (تعقيم – غسيل – مطبخ – معمل الغازات الطبية– صيانة–مستودعات– براد)– الإدارة– البحث العلمي والتعليم.

وبالنسبة لمعهد الطب البيطري فهو بناء يتكون من قبو وثلاثة طوابق بمساحة تقريبية ٣٦٥٠ م ٢يتضمن المبنى المدرج الكبير و يتسع لـ٥٠٠ طالب مجهز بغرفة إسقاط سينمائي ومدرجين يتسع كلّ مدرج لحوالي /٢٠٠/ طالب.

بعد توقفها لعدة أشهر.. نقل محطة بنزين الأوكتان ٩٥ إلى منطقة درعا الصناعية

■ درعا – جهاد الزعبي

لم تدم فرحة أصحاب السيارات بدرعا طويلاً بعد افتتاح محطة بنزين أوكتان ٩٥ في حي الكاشف بمدينة درعا بعد توقفها عن العمل لعدة أشهر واضطرار أصحاب السيارات للذهاب إلى دمشق لتعبئة حاجتهم من المادة وبالتالي تكبدهم تكاليف مادية كبيرة جراء ذلك الأمر.

منذ عدة أيام وبعد مطالبات تم نقل محطة بيع بنزين أوكتان ٩٥ إلى منطقة درعا الصناعية كخطوة أولى لإعادة تشغيلها حسب مدير فرع المحروقات المهندس عدنان النابلسي الذي كشف لـ«الثورة» أن سعة صهريج المحطة تبلغ ٢٢ألفاً و ٥٠٠ ليتر وستبدأ عملها بعد وصول الطلبات من الإدارة العامة.

بينما أشار عضو المكتب التنفيذي المختص وليد الجفال إلى أن لجنة المحروقات الفرعية ستطلب تزويد المحطة بالمحروقات وبالتالي تلبية حاجة الإليات بيسر وسهولة.

المبيدات المغشوشة تزيد خسائر المزارعين وتغيّر الخارطة الزراعية

■ تحقيق: إخلاص علي

بين تأكيد وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على قيامها بمراقبة المبيدات المُصنعة سواء (المحلية منها أم المستوردة)، من جهة وشكوى المزارعين من عدم فعالية المبيدات وارتفاع أسعارها وجهالة مصدرها من جهة أخرى.

ثمة أضرار كبيرة تصيب المزروعات نتيجة انتشار الحشرات والآفات الأمر الذي خفّض الإنتاج وأوقع المزارعين بخسائر كبيرة أخرجتهم من دائرة الإنتاج ودفعتهم للبحث عن محاصيل أخرى، لزراعتها تحتاج لتكلفة وعناية أقل.

وهذا ما أدى لتغيير في خارطة الإنتاج الزراعي وانتشار الزراعات الاستوائية في الساحل السوري على حساب الزراعات المحميّة التي تحتاج للكثيرمن المبيدات الحشرية والأسمدة العضوية.

مهرّبة مجهولة المصدر

عددٌ من المزارعين الذين تواصلت معهم صحيفة «الثورة» أكدوا عدم فعالية المبيدات بدليل انتقال الآفات والحشرات إلى زراعات وأشجار لم يلاحظوا من قبل إصابتها بتلك الحشرات، الأمر الذي جعل المزارع يكثّف رشّ المبيدات على مدار العام وبتكاليف عالية ومضاعفة نظراً لعدم جدواها.

فيما اعتبر البعض الآخر أن المبيدات الفعّالة سعرها مرتفع وتأتي تهريباً من دول الجوار دون معرفة مصدرها، وما إذا كانت تترك أثراً على الإنسان.

جولات وعينات

مدير وقاية النبات في وزارة الزراعة الدكتور إياد محمد أكد في حديث خاص لـ «الثورة» أن الوزارة تعمل على تشديد الرقابة الفنية والقانونية على المبيدات وكافة مستلزمات الإنتاج الزراعي من خلال الضابطة العدلية بمشاركة كلّ الأطراف المعنية، عبر جولات على الأسواق والصيدليات الزراعية حيث تقوم الضابطة بسحب عينات وإرسالها للمخابر للتأكد من مواصفاتها.

كما يتم التأكد من اللصاقة الالكترونية لعبوات هذه المواد وتكثيف الجولات الميدانية على مراكز بيع وتداول مستلزمات المبيدات، والأسمدة وتنظيم الضبوط بحقّ المخالفين حيث تمّ تنظيم أكثر من ٥٠ ضبطاً خلال الموسم الحالي، وتكثيف هذه الجولات للحدّ من ظاهرة التهريب وإحالة المخالفين إلى الجهات القضائية، مشيراً إلى وجود تعاون مع الجهات المعنية (الجمارك ووزارة الداخلية) لمعالجة ظاهرة تهريب المبيدات.

تخضع لاختبارات حقلية

وحول التشكيك بمصداقية المبيدات المستوردة والمُنتجة محلياً قال محمد: الموضوع حساس جداً ومراقب ومضبوط من خلال التشريعات والقوانين التي تضمن تسجيل المبيدات الآمنة والمستعملة عالمياً ولا يُسجل أي مبيد إلا بعد استكمال جميع الاختبارات الحقلية عليه من قبل الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية وتناقَش هذه النتائج من قبل لجان مختصة من كافة الهيئات التدريسية والبحثية.

مبيناً أن كلّ مبيد نظامي موجود في الأسواق سواء كان مستورداً أو مصنّعاً محلياً، يخضع إلى التحاليل اللازمة ولا يتم طرحه في السواق إلا بعد مطابقة نتائج تحليله مع المواصفة المعتمدة الـ (FAO).

تقلّل المخاطر والتكاليف

وأشار الدكتور محمد إلى تنفيذ لقاءات مع المزارعين لتوعيتهم بالاستخدام الآمن للمبيدات، وخطر استخدام غير النظامي منها مع تشجيع المزارعين بالتوجه للمكافحة الحيوية التي نعمل عليها وفق برامج إدارة متكاملة تعتمد المكافحة الحيوية بشكل أساسي، واستخدام الأعداء الحيوية مما يُرشّد ويخفّف من استخدام المبيدات، ويساعد على الحدّ من خطورتها في ظل التغيرات المناخية والظروف الجوية الحاصلة.

أخيراً..

يبدو أن موضوع المبيدات الحشرية بعيدٌ عن الضبط كغيره من سلع ومنتجات تملأ الأسواق لأسباب كثيرة في مقدمتها الحدود المفتوحة، وغياب الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المعنية بالأمر، مما يشي باستمرار الأزمة والمعاناة في ظل جشع تجار لا يحسبون لحياة المواطن أي حساب.

جراء الطلب الكبير والحرارة المرتفعة..

ماردیني لـ «الثورة»: أسعار البيض تستأنف ارتفاعها

■ وفاء فرج

سجلت أسعار البيض في الأسواق المحلية ارتفاعاً واضحاً، بعد فترة من الاستقرار شهدتها خلال الأشهر الماضية، لتعود الأسعار للارتفاع مجدداً إلى ما بين ٥٥-٦٠ ألف ليرة للصحن الواحد، مقارنة مع ٤٧ ألفاً في الأسبوع الماضي، فما هي أسباب الارتفاع.

عضو غرفة زراعة دمشق وريفها وعضو لجنة المربين في الغرفة مازن ماردیني قال لـ«الثورة»: إن استهلاك واستجرار البيض في بعض المناطق السياحية، ومنها الساحل كبير جداً نتيجة الإقبال السياحي على هذه المناطق صيفاً، وهو أحد العوامل الأساسية، ولكن ليس هو السبب الوحيد في ارتفاع أسعار البيض، وإنما على أرض الواقع كان السبب هو ارتفاع درجات الحرارة الذي أدى إلى انخفاض نسب الإنتاج في كل المداجن جراء موجة الحر في ظل غياب الكهرباء والمازوت، وآلية العمل البطيئة، أضف إلى ذلك أننا أصبحنا نعمل ضمن الإمكانيات المتاحة.

واعتبر أنه من ضمن العوامل أيضاً أن هناك مرحلة تبديل الدجاج ودخول أفواج جديدة، مشيراً إلى أن الاستقرار حالة عامة خلال الأيام القادمة وسيعود البيض إلى سعره الطبيعي، فهذه المادة لا يمكن احتكارها كون الفروج يحتاج إلى برادات والبيض لا يمكن تخزينه باعتبار أن ليس له عمر بعيداً عن ابتزاز التجار، إذ لا يستطيعون التلاعب، نظراً لارتفاع كلف وضع اللحوم في البرادات والبيض لا يخزن، وبالتالي الأمر عرض وطلب، منوهاً بأن المرحلة القادمة تنبئ باستقرار، حسب ما نراه خاصة ما يتعلق بالجهود المضاعفة المبذولة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

جولة سرية.. تفقد الأفران في منطقة المزة

■ محمود ديبو

على غير العادة اختفى الازدحام ولم يعد هناك صراخ ولا فوضى ولا باعة خبز.. بضع مواطنين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة حصلوا على خبزهم بدقيقة، وغادروا مستغربين..

بالفعل كانت ساعة رضا لكن ما السبب يا ترى؟!، هكذا كان يتساءل المتواجدون في المكان، ليتبين الأمر بأن هناك جولة تفقدية أو كما أسماها البعض (كبسة) على بعض الأفران في منطقة المزة بدمشق، للوقوف على واقع العمل فيها، وربما كانت في جزء منها استجابة للشكاوى العديدة عن حالات الازدحام المفتعل التي يقوم بها باعة الخبز، ويحرمون المواطنين من سهولة الحصول على خبزهم اليومي، وربما بالتنسيق مع عدد من العاملين في تلك الأفران.

كان من المستغرب فعلاً ألا تجد أكثر من خمسة أشخاص على كوى أفران الأكرم الاحتياطية، في وقت كان على المواطن (العادي) أن ينتظر ويدخل في معمعة (التدفيش) والازدحام غير المفهوم، وهو يرى الخبز يخرج من فوق رأسه ليستقر في أحضان الباعة وبكميات كبيرة، فيما هو ينتظر الحصول على ربطة أوربطتين.

وعليه نجد أن ضبط هذا الأمر ومعالجة مشاهد الازدحام المفتعلة على بعض الأفران يمكن حلها بثوان قليلة، ولا يحتاج الأمر للجان وجلسات وقرارات، فالأمر هنا يحتاج لمتابعة ميدانية ومستمرة مع اتخاذ إجراءات مناسبة من شأنها منع كل مخالفة.

اللافت هنا أن اختفاء الباعة وفراغ كوى الأفران من الازدحام والفوضى حصل قبل وصول الجولة، وكأن هناك من أعلم البعض بقدومها، فاختفى الباعة من أمام الفرن وتلاشى الازدحام ولم يعد هناك أي مظهر يدلل على أن المواطن يواجه معاناة حقيقية في الحصول على خبزه اليومي..

وهنا نسأل كيف علم هؤلاء بقدوم الجولة ومن أخبرهم، على اعتبار أن الغرض من مثل هذه الإجراءات هو مشاهدة الواقع كما هو، والتأكد من وجود فوضى واستغلال وبيع للخبز (المدعوم) يستفيد منه بعض العاملين بالفرن والباعة الذين باتوا يعدوا بالعشرات، ويستمرون بعملهم لساعات وليس لمرة واحدة أو مرتين باليوم..

أليس من الضروري أن تكون مثل هذه الجولات غير معلنة، ليكون لها الأثر المطلوب في معالجة أي خلل..؟؟.

8
الأحد 21 صفر 1446هـ
25 آب 2024 م العدد 17693
السنة التاسعة والخمسون

الثورة
مؤسسة الوحدة
www.thawra.sy

طوني الأمير بمرافقة تالار كعكه جيان في الأوبرا

■ فؤاد مسعد

جمهور دار الأسد للثقافة والفنون على موعد يوم غد مع أمسية موسيقا كلاسيك، يحييها طوني الأمير «باصون» بمرافقة تالار كعكه جيان «بيانو»، وهي الحفلة الخامسة للأمير في دار الأوبرا «عزف صولو على آلة الباصون».

هذا ما يشير إليه في حديثه لصحيفة الثورة مؤكداً أن هدف هذه الأمسيات «تعريف الناس بشكل أكبرعلى الآلة التي تعتبر في مجتمعنا غير معروفة كثيراً ومجهولة إلى حدّ ما، بحكم أنها آلة كلاسيكية.»

يُعرّف طوني الأمير آلة «الباصون» بالقول :إنها آلة قديمة، نشأت في أوروبا بداية عصر الباروك، وتطورت لحدّ القرن ١٩ وأخذت شكلها الحالي، وهي من الآلات النفخ الخشبية «مصنوعة من خشب ومعدن»، وتعتبر ضمن «سكشن الخشبيات» في «الأوركسترا السمفوني»، إلى جانب الفلوت والأوبوا والكلارينيت. ولا تعزف في الأوركسترا فقط وإنما لها أعمال صولو، وكتب لها الكثير من المؤلفين الموسيقيين وفي جميع العصور «الباروك، الكلاسيك، الرومانس، العصر الحديث.»

حول برنامج الأمسية يقول: سنقدم بداية عملاً للمؤلف «كارل ماريا فون فيبر» وهو من العصر الكلاسيكي، والعمل عبارة عن حركتين، الحركة الأولى متوسطة السرعة، والثانية «روندو» وهي رقصة هنغارية، كما سنقدم «كيراندا» وهو عمل لآلة الباصون مع البيانو، للمؤلف البرازيلي «هيكتور فيلالوبوس» وهو من العصر الحديث وقد توفي عام ١٩٥٧، وهناك عمل ثالث «سوناتا» للباصون مع البيانو تأليف «كاميل سان صانز» من العصر الرومانسي، والعمل الرابع للمؤلف التشيكي «جيري باور»، وهو من العصر الحديث كتب كونشرتو للباصون، سأعزف الحركتين الثانية والثالثة منه. وسنقدم الأعمال كلها مع البيانو، وهناك عمل سيتم عزفه «بيانو صولو» بعنوان :«توكاتا» للمؤلف «أ.خاتشاتوريان». وفي هذه الأمسية ليس هناك عمل من عصر الباروك ،ولكن في الأمسيات السابقة قدّمت أعمال من هذا العصر.

وأنهى كلامه بالتنويه بأنه يحبّ أن يسمع الناس «الموسيقا الكلاسيكة»، فهي موسيقا عالمية وإنسانية وتراث ممتد على مدى قرون من الزمن، ومن الضروري أن يكون هناك ذائقة لحضورها، إضافة إلى موسيقانا الشرقية التي نسمعها من حولنا دائماً ضمن مجتمعنا.

«هو احتراق».. عرضٌ صاخبٌ بالحياة

■ رنا بدري سلوم

يناقش العرض المسرحي «هو احتراق» للكاتبة الشّابة ليال الهادي حالة وعي الذّات الإنسانيّة لخيالات الرّوح فيما بعد الموت، وجودية الإنسان وتساؤلاته حول حقيقة الحياة في الزّمن القصير الذي نعيشه، وعن الحياة الروحيّة الأزليّة السرمديّة، فهل هذه الروح تعي ذاتها في حياة ما بعد الموت، وفقاً لما صرحت به «الهادي» لصحيفة الثورة، مبيّنة أن العرض المسرحي يقدّم عبر محاكمة منطقيّة وعقلانيّة لهذه المرحلة لزمن فيها لا يشبه الزمن، والمكان فيها ليس بالمكان، عتمتها مختلفة ونورها مختلفٌ أيضاً.

وأشارت إلى أن العرض المسرحي موجّه لجميع الفئات العمريّة والشرائح الاجتماعيّة المختلفة، ويحاكي العقول ويفتح آفاق التفكير والتحليل والمنطق ولا يتوجّه لفئة دون أخرى، لما يحمله من متعة بصريّة وفكريّة مهمة من خلال مجموعة قصص قصيرة يربط فيما بينها حلم، وهو حلم حقيقي يراودها مراراً.

وعن عنوان العرض «هو احتراق» تشبيه بأن الحالة عبارة عن احتراق عندما نقول في العدم فهذا الاحتراق عيّنة والاحتراق أيضاً يفيد في التحوّل، فالمادة لا تفنى ولا تأتي من عدم. وعن إخراج العمل تقول الهادي: «كانت متعتي كبيرة في صياغة النّص والعمل على تركيبته الإخراجيّة وبمقدارما للكتابة متعة تحاكي الفطرة فينا ،فالعمل الإخراجي يتم تركيبه معرفياً مع سبق الإصرار والترصّد».

مسرحيّة «هو احتراق» تعرض على خشبة مسرح مديريّة التربيّة في السويداء، إنتاج المسرح القومي برعاية مديريّة المسارح والموسيقا، وتمتد من ٢٦ إلى ٣١ من الشهر الحالي، ويشارك فيها كلّ من الممثلين: ليال الهادي، وئام سجاع، فوزي الهادي، عمر صافي، مايا أبو فخر، نور الأطرش، حسن زين الدين، كمال الصفدي.

■ للإعلان : المؤسسة العربية للإعلان دمشق أو مكاتبها في المحافظات ٢٢٢٥٢١٩